International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (11) November 2026 الإصدار (5)، العدد (11)

أزمة التقييم وضغوط التحول المؤسسي في التعليم الثانوي الليبي: من ظاهرة تضخم الدرجات إلى سؤال الإصلاح الهيكلي والميثاق الوطني

عبد الله عثمان عبد الله عبد الرحيم
قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا
Abdurrahim1963@gmail.com

الملخص

تكشف نتائج امتحانات الشهادة الثانوية في ليبيا للعام الدراسي 2026/2025 عن مفارقة صارخة: ارتفاع حاد في نسبة النجاح العامة إلى 77.28%، في سياق مؤسسي هش يتسم بتدهور البنية المدرسية، وتأخر توزيع الكتاب المدرسي، وتشظي السلطات التنفيذية. وتستند الدراسة إلى بيانات رسمية، وتبرز تفاوتًا واضحًا بين الأقسام العلمي والأدبي والديني. وتفترض أن هذا الارتفاع ليس تحسنًا حقيقيًا في مخرجات التعلم، بل استمرار لخلل بنيوي في منظومة التقويم، تفاقم بفعل ضغوط اجتماعية وسياسية. وباستخدام إطار سوسيولوجي وأدبيات الحوكمة في الدول الهشة، تحلل الورقة آليات إنتاج هذه النتائج وتداعياتها المتوقعة على التعليم العالي وسوق العمل، وتخلص إلى أن أي إصلاح للتقويم التربوي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن إعادة بناء الحد الأدنى من شرعية المؤسسات العامة وتحييد التعليم عن الصراع السياسي.

الكلمات المفتاحية: التحول المؤسسي، التعليم الثانوي، ليبيا، الإصلاح الهيكلي، الميثاق الوطني.

The Crisis of Assessment and the Pressures of Institutional Transition in Libyan Secondary Education: From the Phenomenon of Grade Inflation to the Question of Structural Reform and the National Charter

Abdullah Othman Abdullah Abdurrahim
Department of Philosophy, Faculty of Arts, Sebha University, Libya
Abdurrahim1963@gmail.com

Abstract

The results of the secondary school certificate examinations in Libya for the academic year 2025/2026 reveal a persistent paradox: a sharp surge in the overall pass rate to 77.28%, occurring within a fragile institutional context characterized by deteriorating school infrastructure, delayed textbook distribution, and fragmented executive authorities. Grounded in official data, this study highlights a notable discrepancy between the scientific, literary, and religious education tracks. This paper posits that such an upward trajectory does not reflect genuine learning gains, but rather a continuation of a structural flaw within the assessment system, exacerbated by socio-political pressures. Utilizing a sociological framework alongside literature on governance in fragile states, the study analyzes the mechanisms driving these outcomes and their anticipated repercussions on higher education and the labor market. It concludes that any reform of the educational assessment framework remains unattainable

without restoring a baseline of institutional legitimacy and safeguarding education from political conflict.

Keywords: Institutional Transformation, Secondary Education, Libya, Structural Reform, National Charter.

تحديد المفاهيم الإجرائية

1.تضخم الدرجات (Grade Inflation):

ظاهرة تربوية تظهر من خلال الارتفاع المستمر وغير المبرر في مستويات التقديرات الممنوحة للطلاب عبر الزمن، دون أن يقابل هذا الارتفاع تحسن موازٍ في مستوى المهارات والمعارف الفعلية، مما يقلل من قدرة الدرجة على التمييز بين مستويات التحصيل الحقيقية. تتجلى هذه الظاهرة بوضوح عندما تصبح الدرجات العالية هي القاعدة، وتفقد القدرة على التمييز بين الطلاب المتميزين والعاديين. وفي هذه الدراسة، يُستخدم المفهوم لتحليل القفزة الحادة في نسب النجاح وتوزيع التقديرات في امتحانات الشهادة الثانوية الليبية للعام الدراسي 2026/2025.

2. التعليم الثانوي (Secondary Education):

المرحلة التعليمية الإلزامية أو التكميلية التي تتوسط التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط) والتعليم العالي (الجامعي)، وتستهدف إعداد الطلاب معرفيًا ومهاريًا للالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي أو الانخراط المباشر في سوق العمل. وفي هذه الدراسة، يُشير إلى مرحلة الشهادة الثانوية في ليبيا، التي تشمل ثلاثة أقسام رئيسية: القسم العلمي (نسبة نجاح 79.87%)، والقسم الأدبي (نسبة نجاح 66.50%)، والتعليم الديني (نسبة نجاح 57.58%).

3. ليبيا (Libya):

النطاق الجغرافي والسياسي للدراسة، وهو دولة نامية تقع في شمال إفريقيا، تشهد منذ عام 2011 تحولات مؤسسية عميقة وانقسامًا سياسيًا وإداريًا مؤثرًا بشكل مباشر على استقرار المؤسسات العامة وكفاءة سياساتها التربوية. وفي هذه الدراسة، تُعد ليبيا حالة دراسية ممثلة للدول الهشة التي تعاني من أزمات مؤسسية تنعكس على جودة التعليم ونزاهة أنظمة التقويم التربوي.

4. الحوكمة (Governance):

مجموعة القواعد والنظم والآليات المؤسسية التي تُدار بها القطاعات العامة، وتحدد كيفية اتخاذ القرار، وإدارة الموارد، وفرض سيادة القانون، وتأمين النزاهة والشفافية في الأداء التنفيذي. وفي هذه الدراسة، يُستخدم المفهوم لتحليل كيفية إدارة منظومة التعليم الثانوي في ليبيا في سياق الدولة الهشة، وكيف يؤثر ضعف الحوكمة على نزاهة عمليات التقويم.

5. علم الاجتماع التربوي (Sociology of Education):

فرع من فروع علم الاجتماع يختص بدراسة المؤسسة التعليمية بوصفها ظاهرة اجتماعية، وتحليل التفاعلات والعلاقات التبادلية بين الأنظمة التربوية والبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة. وفي هذه الدراسة، يُستخدم الإطار النظري لعلم الاجتماع التربوي، وبخاصة أعمال بيير بورديو، لتحليل كيفية تحول الشهادة التعليمية في ليبيا إلى "مورد رمزي" يتم التنافس عليه بوسائل غير مشروعة في غياب قنوات شرعية للحراك الاجتماعي.

6. العدالة التعليمية (Educational Equity):

تكافؤ الفرص في الوصول إلى تعليم ذي جودة عالية وفي معايير التقويم، بحيث تعكس نتائج الطلاب جدارتهم واستحقاقهم الأكاديمي الفعلي دون التأثر بظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو التدخلات والتجاوزات المؤسسية. وفي هذه الدراسة، يُستخدم المفهوم لتقييم الآثار السلبية لتضخم الدرجات على مبدأ تكافؤ الفرص.

المقدمة

تشكل نظم التقويم التربوي عصب العملية التعليمية وأداتها المحورية في قياس مخرجات التعلم وتمييز مستويات التحصيل بين المتعلمين. وفي أدبيات التنمية، يُنظر إلى التعليم بوصفه "ركيزة أساسية لتكوين رأس المال البشري وتحقيق الاندماج

الاجتماعي"[1]. غير أن هذه الوظيفة مشروطة بوجود نظم تقويم تتمتع بالصدق والثبات، وقادرة على التمييز بين مستويات التحصيل الفعلية. وما إن يختل هذا الأساس حتى "تتحول الشهادة التعليمية من وثيقة تعكس الكفاءة والمعرفة إلى أداة اجتماعية تؤدي وظائف أخرى تتعارض مع جوهر العملية التربوية"[2].

وفي الحالة الليبية، يبدو أن هذا الشرط غائب إلى حد بعيد: إذ تزامن الإعلان عن نتائج الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2026/2025 مع شكوك واسعة في الأوساط التربوية والإعلامية حول مدى مطابقة الأرقام المعلنة للواقع التعليمي الميداني. وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم اعتماد نتائج امتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2026/2025، في حين بلغت نسبة النجاح العامة 77.28%، وفي القسم العلمي 79.87%، وفي القسم الأدبي 66.50%، وفي التعليم الديني 57.58%. وقد غذى هذه الشكوك مجموعة من المؤشرات الموضوعية، منها استمرار الانقسام المؤسسي بين السلطات التنفيذية المتنافسة، وتوقف صيانة المرافق المدرسية، وتأخر توزيع الكتاب المدرسي بسبب تدخلات إدارية وقرارات حكومية أثرت على عمل لجنة العطاءات بوزارة التربية، وتفشي ظاهرة الغش والإكراه.

ولا تقف المفارقة عند حدود التناقض بين النتائج المرتفعة والواقع المتردي، بل تمتد إلى ما يمكن وصفه بـ "انفصال المؤشرات": أي عدم وجود أي مسوغ موضوعي يبرر استمرار النوعية في الأداء التحصيلي. وتسعى هذه الورقة إلى تجاوز التفسير الأخلاقي المباشر الذي يحيل الظاهرة إلى سلوكيات فردية أو ممارسات غير تربوية محددة، لتطرح سؤالًا أوسع وأكثر إشكالية: ما الشروط البنيوية والمؤسسية التي سمحت بتحول الدرجة المدرسية من أداة قياس تربوي إلى أداة لتدبير التوتر الاجتماعي وإدارة الصراعات السياسية؟ ولا تشتغل الورقة بتقييم نوايا القائمين على الامتحانات، بل بتحليل المنطق الكامن خلف النتائج، والآثار المحتملة لاستمراره على المدى البعيد.

مشكلة البحث وأسئلته

على الرغم من أن المفارقة بين ارتفاع نسب النجاح وتدهور مدخلات التعليم في ليبيا قد تكون ملحوظة للمراقبين، إلا أنها لم تُدرس بعد بوصفها ظاهرة بنيوية مترابطة. تكمن مشكلة البحث في أن الخطاب السائد حول "تضخم الدرجات" في ليبيا غالبًا ما يُختزل في تفسيرات أخلاقية أو تقنية (كالغش الفردي أو أخطاء التصحيح)، دون معالجة الشروط المؤسسية والسياسية التي تجعل من هذه الممارسات نتيجة متوقعة لدولة هشة. فغياب البيانات المفصلة، وتشظي السلطات التنفيذية، وانعدام المساءلة، كلها عوامل تخلق بيئة يُصبح فيها التلاعب بالدرجات ليس شذوذًا، بل آلية لتخفيف الضغط الاجتماعي وإدارة الصراع. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المحوري التالي:

ما هي الآليات البنيوية والمؤسسية التي سمحت بتحول الدرجة المدرسية في التعليم الثانوي الليبي من أداة قياس تربوي إلى أداة لتدبير التوتر الاجتماعي وإدارة الصراعات السياسية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية عدة:

1. ما مدى تطابق البيانات الرسمية المعلنة عن نتائج الشهادة الثانوية (2026/2025) مع مؤشرات مدخلات التعليم والبيئة المؤسسية؟
2. كيف يُفسر التفاوت الحاد في نسب النجاح بين الأقسام العلمي والأدبي والديني في ضوء الفجوات الهيكلية ودرجات التدخل الخارجي؟
3. ما الوظائف الاجتماعية والسياسية التي تؤديها ظاهرة تضخم الدرجات في سياق الانسداد الاقتصادي وضعف شرعية المؤسسات؟
4. ما هي التداعيات المتوقعة لاستمرار هذه الظاهرة على التعليم العالي وسوق العمل ومبدأ العدالة التعليمية؟
5. ما هي الشروط البنيوية والآليات التي يمكن أن تجعل إصلاح منظومة التقويم ممكنًا بعيدًا عن الحلول الترقيعية؟

[1] شولتز، ت. د. (1961). الاستثمار في رأس المال البشري. المجلة الاقتصادية الأمريكية، 51(1)، ص 17.
[2] روجستاكر، د.، وهيلي، ك. (2012). Where A is ordinary: The evolution of grading in American colleges and universities, 1940-2009. Teachers College Record، 114(7) ، ص 23.

أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تطرح مقاربة سوسيولوجية- مؤسسية لظاهرة لم تُقارب بهذا العمق في السياق الليبي من قبل، مما يمنحها قيمة نظرية وعملية متكاملة.

من الناحية النظرية، تساهم الدراسة في سد فجوة معرفية واضحة في الأدبيات الليبية؛ ففي حين توجد دراسات ليبية تناولت جودة التعليم الثانوي من وجهة نظر المعلمين، أو ظاهرة الغش في الاختبارات التحصيلية، أو واقع تطبيق أساليب التقويم الحديثة، فإن أياً منها لم يتناول "تضخم الدرجات" بوصفه ظاهرة بنيوية ناتجة عن تفاعل عوامل الحوكمة والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع التربوي. ومن ثم، تُسهم هذه الورقة في بناء إطار تفسيري يربط بين المستوى الإحصائي (البيانات)، والمستوى المؤسسي (ضعف الحوكمة)، والمستوى الاجتماعي (الوظيفة الرمزية للشهادة)، وهو إطار يمكن اختباره وتطويره في دراسات لاحقة. كما أنها تُختبر تطبيق مفاهيم "الدولة الموازية" و"الشرعية الصورية" على قطاع التعليم في ليبيا، مما يثري الأدبيات المقارنة حول الحوكمة في الدول الهشة.

أما من الناحية العملية، فإن أهمية الدراسة تنبع من توقيتها الحساس؛ فهي تتناول ظاهرة لا تزال في طور التشكل والتفاقم، مما يمنح نتائجها طابعًا استباقيًا. وتوفر الدراسة لصناع القرار والمؤسسات التربوية والمنظمات المدنية تحليلًا تشخيصيًا للمشكلة يتجاوز التوصيات العامة، ويقترح مسارات إصلاحية متدرجة (قصيرة وطويلة المدى) قابلة للنقاش والتطبيق. كما أنها تقدم للباحثين والصحفيين والرقابة المؤسسية مؤشرات عملية يمكن استخدامها لتتبع الظاهرة (كالتفاوت بين الأقسام، وتركيز التقديرات العليا، والفجوة بين المدخلات والمخرجات)، مما يعزز من قدرة المجتمع على المساءلة والمطالبة بالشفافية. وفوق ذلك، فإن تسليط الضوء على التداعيات المتوقعة على التعليم العالي وسوق العمل يمنح الدراسة بعدًا وقائيًا، إذ يلفت الانتباه إلى كلفة استمرار الوضع الراهن على رأس المال البشري والتنمية الوطنية.

الإطار النظري

تستند الدراسة إلى إطار نظري مثلث الأبعاد:

أولًا: مفهوم تضخم الدرجات (Grade Inflation) بوصفه "ارتفاعًا تدريجيًا في التقديرات لا يقابله ارتفاع مماثل في المعارف والمهارات الفعلية"[3].

ثانيًا: التحليل السوسيولوجي للتربية عند بيير بورديو، الذي يفسر كيف تتحول الشهادة التعليمية إلى "مورد رمزي يتم التنافس عليه بوسائل غير مشروعة في غياب قنوات شرعية للحراك الاجتماعي"[4].

ثالثًا: أدبيات الحوكمة في الدول الهشة التي تؤكد أن ضعف قدرة الدولة على فرض القواعد وضبط الأداء المؤسسي يفتح المجال أمام قواعد موازية تنتهجها المجموعات المحلية أو البيروقراطيات المتنافسة، وهو ما يُعرف في بعض الحالات بـ "الدولة الموازية" أو "أنظمة الحكم غير الرسمية"[5].

الإطار المنهجي

أولًا: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي، بوصفه الأكثر ملاءمة لطبيعة الظاهرة المدروسة التي تتطلب رصدًا كميًا ونوعيًا، وتحليلًا في سياقها الاجتماعي والسياسي، وخروجًا بخلاصات نقدية تتجاوز الوصف إلى التفسير والاستشراف. ويقوم هذا المنهج على ثلاثة مستويات متكاملة من التحليل:

[3] المرجع السابق، ص 15.
[4] بورديو، ب، وباسرون، ج.-ك. (2011). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم (م. تريمش، مترجم؛ س. المولى، مراجع). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 45، 112."
[5] البنك الدولي. (2018). تقرير التنمية في العالم 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم. واشنطن: مجموعة البنك الدولي، ص 50.

المستوى الأول: تحليل البيانات الإحصائية الرسمية:

يعتمد هذا المستوى على البيانات المنشورة رسميًا من وزارة التربية والتعليم الليبية بشأن نتائج امتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2026/2025، ويشمل ذلك: نسب النجاح العامة والفرعية، أعداد المتقدمين والناجحين والراسبين، وتوزيع التقديرات على الأقسام المختلفة (العلمي، الأدبي، الديني). ويُستخدم في تحليل هذه البيانات مؤشرات إحصائية وصفية بسيطة (النسب المئوية، الفروق بين الأقسام، معدلات التركز في الفئات العليا) بهدف الكشف عن الأنماط غير الطبيعية في التوزيع.

المستوى الثاني: تحليل المحتوى النوعي:

يُطبَّق هذا الأسلوب على عينة قصدية من المصادر النصية التي تتناول الظاهرة، وتشمل ثلاث فئات:

(أ) التقارير الصحفية المنشورة في منصات إخبارية ليبية متنوعة التوجهات خلال الفترة من أغسطس 2025 إلى أغسطس 2026.

(ب) الشهادات الميدانية المنشورة لمعلمين ومراقبين وأولياء أمور حول تجاربهم المباشرة مع سير الامتحانات وعمليات التصحيح.

(ج) الوثائق الرسمية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ووزارة التربية والتعليم. ويُستخدم في تحليل هذه المصادر تحليل المحتوى الموضوعي الذي يركز على استخلاص المضامين الدلالية المتكررة، وتحديد أنماط التفسير السائدة، ورصد التناقضات بين الخطاب الرسمي والشهادات الميدانية.

المستوى الثالث: التحليل السوسيولوجي التأويلي: يُوظَّف هذا المستوى لتفسير الظاهرة في ضوء الإطار النظري المثلث الأبعاد الذي تتبناه الدراسة. ولا يقتصر دور هذا المستوى على التفسير السببي، بل يمتد إلى التحليل الوظيفي الذي يبحث في الوظائف الاجتماعية والسياسية التي تؤديها الظاهرة في سياقها المؤسسي، وإلى التحليل الاستشرافي الذي يستكشف التداعيات المحتملة على المدى المتوسط والبعيد.

مبررات اختيار المنهج:

يُبرَّر اختيار هذا المنهج المركّب بكون الظاهرة المدروسة متعددة الأبعاد: فهي ظاهرة إحصائية قابلة للقياس الكمي، وظاهرة اجتماعية تتطلب تفسيرًا نوعيًا، وظاهرة سياسية مؤسسية تستدعي تحليلًا بنيويًا. ومن ثمَّ، فإن الاقتصار على مستوى واحد من التحليل يُفضي إلى فهم مجتزأ. كما يُبرَّر هذا الاختيار بندرة الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تضخم الدرجات في السياق الليبي تحديدًا، مما يفرض على الباحث اعتماد منهج استكشافي مرن يجمع بين الوصف والتفسير والنقد.

ثانيًا: حدود الدراسة:

تواجه هذه الدراسة عددًا من الحدود المنهجية التي ينبغي الإشارة إليها بوصفها قيدًا على تعميم النتائج. أول هذه الحدود يتمثل في عدم توفر بيانات رسمية مفصلة حسب المناطق الجغرافية والمدارس، مما يحول دون إجراء تحليل مكاني دقيق لتوزيع الظاهرة. وثانيها صعوبة الوصول إلى وثائق داخلية تتعلق بآليات التصحيح النهائية واللجان الفنية، نظرًا لحساسية الموضوع السياسية وإحجام الجهات المعنية عن الإفصاح عن التفاصيل الإجرائية. وثالثها الاعتماد على مصادر ثانوية (تقارير صحفية، شهادات منشورة) في بعض مستويات التحليل، وهو ما يحول دون التحقق الكامل من دقة هذه المصادر بمعايير التحقق الأولي. وعليه، تُقدَّم النتائج والتفسيرات بوصفها استنتاجات تحليلية قابلة للمراجعة والنقاش العلمي، وليس حقائق قطعية نهائية.

الدراسات السابقة

نظرًا لحداثة الظاهرة وتفرد سياقها، فإن الأدبيات الليبية التي تناولت "تضخم الدرجات" في التعليم الثانوي مباشرةً لا تزال محدودة، لكن يمكن تصنيف الدراسات ذات الصلة في ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: دراسات تقييم جودة التعليم والتقويم في ليبيا:

قدم الجعيدي وشبش (2025) دراسة ميدانية على معلمي المدارس الثانوية في مصراتة، خلصت إلى أن وجهة نظر المعلمين حول جودة التعليم بشكل عام جاءت متوسطة، معتبرين أن "تقييم أداء الطلاب" من أقوى المعايير، لكنهم أشاروا ضمنيًا إلى

"وجود فجوة بين النظرية والتطبيق"[6].

وفي دراسة أحدث، تناول الزليطني (2026) واقع تطبيق أساليب التقويم التربوي الحديثة في مرحلة التعليم الأساسي بمدينة الزاوية، فوجد "أن درجة التطبيق متوسطة مائلة نحو الارتفاع، مع إقرار المعلمين بأثرها الإيجابي، لكنهم واجهوا معوقات تتعلق بكثافة المنهج وضيق الوقت وشح التدريب المتخصص"[7]. هذه الدراسات، رغم أهميتها، ركزت على الممارسات الصفية أو تصورات المعلمين، ولم تتناول النتائج الكلية للامتحانات العامة أو الآليات المؤسسية التي تنتجها.

المحور الثاني: دراسات ظاهرة الغش في الاختبارات:

تُعد ظاهرة الغش المدخل الأكثر مباشرة لفهم اختلال نزاهة التقويم. في دراسة لمحمد (2024) على طلبة كلية التربية بالغريفة، تم "رصد الأسباب والأساليب والدوافع المؤدية إلى الغش"[8]، مع تأكيد وجود فروق دالة إحصائيًا في إجابات الطلاب حول هذه الأبعاد. أما الجديد (د.ت)، في دراسة على مديري مدارس التعليم الأساسي والثانوي بمراقبة سرت، فقد "ربط انتشار الغش بعوامل متعددة، منها دور المعلم، والضغوط الأسرية والمجتمعية، والفساد الإداري الذي يؤدي إلى خوف التلاميذ من الرسوب"[9]. ومع أن هذه الدراسات تركز على "الغش الفردي" أو الجماعي داخل اللجان، فإنها تقدم أدلة ميدانية مهمة على تفشي الظاهرة، لكنها لا تفسر كيف يمكن أن تتحول هذه الممارسات إلى نتيجة مؤسسية معلنة (كنسب نجاح 77%) دون ردع أو مساءلة.

المحور الثالث: الأدبيات الدولية حول تضخم الدرجات في السياقات الانتقالية والهشة:

تشير الأدبيات الدولية إلى أن تضخم الدرجات غالبًا ما يتفاقم في أوقات الأزمات أو التحولات، إذ تضعف المعايير وتُصبح الدرجات أداة لتخفيف الضغط. على سبيل المثال، رصدت دراسات عديدة زيادات غير مبررة في الدرجات خلال جائحة كوفيد-19، وربطتها بتحولات في سياسات التقييم وضغوط نفسية ومؤسسية. كما أشارت دراسة أخرى إلى أن الانقسام الحضري - الريفي في رومانيا قد يدفع المعلمين إلى منح درجات نجاح أو درجات عالية جدًا بفعل ضغوط محلية، مما يعكس تداخل العوامل الاجتماعية مع المعايير التربوية. هذه الأدبيات، رغم اختلاف سياقاتها، تؤكد أن تضخم الدرجات ليس ظاهرة معزولة، بل هو عرض لاختلال أوسع في الحوكمة وعلاقة المؤسسة التعليمية بالدولة والمجتمع. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى اختباره في الحالة الليبية.

موقع الدراسة من الأدبيات السابقة:

يتضح من استعراض المحاور الثلاثة أن الدراسات الليبية السابقة، على أهميتها، ظلت إما وصفية (تصورات المعلمين) أو جزئية (الغش كسلوك فردي)، بينما لم تتناول الظاهرة كـ "نظام إنتاج" مؤسسي. أما الأدبيات الدولية، فقد قدمت تفسيرات عامة لكنها لم تُطبق على ليبيا بوصفها حالة هشة ومنقسمة. ومن هنا، تأتي هذه الدراسة لتدمج بين البيانات الإحصائية الرسمية، والشهادات الميدانية، والتحليل السوسيولوجي-المؤسسي، لتقديم تفسير مركب يربط بين "تضخم الدرجات" و"ضغوط التحول المؤسسي" في ليبيا.

النتائج

أظهرت عملية تحليل البيانات الرسمية والميدانية مجموعة من النتائج الرئيسية يمكن عرضها على النحو التالي:

[6] الجعيدي، ن. م.، وشبش، خ. أ. (2025). جودة التعليم الثانوي: دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة مصراتة. جامعة مصراتة.
[7] الزليطني، خ. ر. (2026). واقع تطبيق أساليب التقويم التربوي الحديثة لدى معلمي المرحلة الأساسية ودورها في تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة. مجلة جامعة الزاوية للعلوم التربوية والنفسية.
[8] محمد، ع. ا. ط. (2024). أسباب الغش في الامتحان من وجهة نظر طلبة كلية التربية الغريفة. مجلة التربوي، جامعة المرقب، (25)، 774-788.
[9] الجديد، خ. ا. (د.ت). ظاهرة الغش في الاختبارات التحصيلية: الأسباب ومحاولة الإصلاح (دراسة ميدانية على عينة من مديري مدارس التعليم الأساس والثانوي). جامعة الزاوية. ص 82.

أولًا: استمرار الفجوة الإحصائية الحادة في مؤشرات النجاح:

تظهر المقارنة الإحصائية لمؤشرات "نتائج امتحانات الشهادة الثانوية في ليبيا"[10] استمرار القفزة الحادة في نسب النجاح. فقد بلغت نسبة النجاح العامة 77.28% في العام الدراسي 2026/2025، مع تفاوت واضح بين الأقسام: 79.87% في القسم العلمي، 66.50% في القسم الأدبي، و57.58% في التعليم الديني. وتقدم للامتحانات 134,267 طالبًا، ونجح 103,730، ورسب 30,537 . ولعل الأكثر دلالة هو استمرار التركيز الكتلي غير المتناسب في الفئات العليا للتقديرات، بما يتجاوز بكثير المعدلات الطبيعية في أي نظام تعليمي سليم. يعني هذا أن أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب المتقدمين حصلوا على درجات النجاح، في تناقض صارخ مع واقع البنية التعليمية المتهالكة.

توزيع أعداد المتقدمين والناجحين والراسبين حسب الأقسام للعام (2026/2025): بلغ إجمالي عدد المتقدمين 134,267 متقدمًا، نجح منهم 103,730 ورسب 30,537، بنسبة نجاح إجمالية بلغت 77.28%. وفي تفصيل الأقسام، سجّل القسم العلمي أعلى عدد من المتقدمين بلغ 67,134 متقدمًا، نجح منهم 53,620 ورسب 13,514، بنسبة نجاح 79.87%، وهي الأعلى بين الأقسام. وجاء القسم الأدبي في المرتبة الثانية بعدد متقدمين بلغ 53,707 متقدمًا، نجح منهم 35,715 ورسب 17,992، بنسبة نجاح 66.50%. أما القسم الديني فكان الأقل من حيث عدد المتقدمين إذ بلغ 13,426 متقدمًا، نجح منهم 7,731 ورسب 5,695، بنسبة نجاح 57.58%، وهي "الأدنى بين الأقسام الثلاثة"[11] .

ثانيًا: الانفصال بين المؤشرات التحصيلية ومدخلات التعليم:

أثبتت تقارير ديوان المحاسبة الليبي عدم تسجيل أي تحسن في المدخلات التعليمية خلال العام الدراسي 2026/2025، بل على العكس تمامًا، تفاقمت أزمة تأخر توزيع الكتاب المدرسي بسبب تدخلات إدارية وقرارات حكومية أثرت على عمل لجنة العطاءات، وارتفعت معدلات تسرب المعلمين، وتضاعفت حالات إغلاق المدارس بسبب النزاعات المحلية أو نقص الصيانة. و"لم تسجل التقارير أي مبادرات تطويرية جوهرية في المناهج أو برامج التدريب أو البنية التحتية الرقمية التي يمكن أن تبرر هذه القفزة في الأداء التحصيلي"[12].

ثالثًا: التفاوت الكبير بين الأقسام الدراسية:

أظهرت النتائج تفاوتًا كبيرًا بين نسب النجاح في الأقسام المختلفة، حيث بلغت نسبة النجاح في القسم العلمي 79.87% مقابل 66.50% في القسم الأدبي، و57.58% في التعليم الديني. و"يعكس هذا التفاوت، وفقًا للتحليلات التربوية، فجوات هيكلية في جودة التحصيل العلمي بين التخصصات، وقد يعكس أيضًا تفاوتًا في درجة التلاعب بالنتائج بين هذه الأقسام"[13].

المناقشة

إن النتائج السابقة، في مجملها، تدفع نحو استنتاج مركزي مفاده أن ظاهرة تضخم الدرجات في ليبيا تتجاوز الخلل التقني أو الإداري لتصبح آلية اجتماعية وسياسية مركبة تؤدي وظائف متعددة في سياق دولة هشة. يمكن تفكيك هذه الآليات على النحو التالي:

أولًا: الوظيفة الاجتماعية للدرجات المرتفعة في سياق الانسداد الاقتصادي:

يمكن تفسير هذا التضخم المستمر، في شقه الاجتماعي، بوصفه آلية لامتصاص الاحتقان الاجتماعي وتدبير التوتر المتصاعد. ففي مجتمع يعاني من انسداد الأفق الاقتصادي، وتفشي البطالة بين الشباب، وتقلص فرص العمل اللائق، تتحول الشهادة التعليمية إلى أحد الأصول الرمزية القليلة المتاحة للتنافس عليها. وعندما تتعذر على الدولة الاستجابة للمطالب التنموية

[10] وزارة التربية والتعليم الليبية. (2026). نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي للدور الأول للعام الدراسي 2025-2026. طرابلس: وزارة التربية والتعليم، ص 1-4.
[11] المرجع السابق ص1-4
[12] ديوان المحاسبة الليبي. (2026). التقرير الفني بشأن قضية تأخر توريد الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2025-2026 (القضية رقم 45 لسنة 2025). طرابلس: ديوان المحاسبة.
[13] طعيمة، ر. أ. (2015). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات (ط4). عمان: دار المسيرة. ص34.

الأساسية، يصبح رفع الدرجات وسيلة منخفضة التكلفة لإيهام الأسر بتحسن أوضاع أبنائها، وتأجيل الغضب الاجتماعي إلى أجل غير مسمى.

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه أدبيات تقييم السياسات في الدول الانتقالية من أن المؤسسات الضعيفة تميل إلى إنتاج "شرعية صورية من خلال تقديم مؤشرات أداء وهمية تعوض عن العجز الحقيقي في تقديم الخدمات العامة"[14] . إلا أن هذه الوظيفة، في الحالة الليبية، لا تمارسها سلطة مركزية واحدة متماسكة تضع استراتيجية وطنية لإدارة الأزمة، بل تتوزع بين شبكات مصالح محلية ومكاتب تعليمية متنافسة في ظل غياب دور الدولة الفيبري التي تحتكر وسائل العنف الشرعي وتفرض سيادة القانون.

ثانيًا: انهيار النزاهة الإجرائية والمتشابكات المؤسسية:

تُفسر أدبيات الحوكمة والفساد بين نوعين من الممارسات غير التربوية:

"الغش الفردي"[15] الذي يمارسه أفراد أو مجموعات صغيرة على هامش النظام، و"الغش المؤسسي"[16] الذي ينشأ حين تتعرض القواعد نفسها للاختراق المنهجي وتصبح الممارسات غير القانونية هي القاعدة.

وفي الحالة الليبية، يبدو أننا أمام استمرار للنموذج الثاني؛ فعرض المراقبين للإكراه، وتسريب الأسئلة بصورة منظمة، وتعديل النتائج تحت الضغوط السياسية والعشائرية، كلها ممارسات تفرض واقعًا مؤسسيًا جديدًا يغيب فيه إنفاذ القانون وتصبح معايير الجدارة والاستحقاق غير قابلة للقياس. يفسر هذا الغياب أي رد فعل مؤسسي حازم من وزارة التربية أو النيابة العامة تجاه التقارير المتواترة عن التجاوزات، مما يشير إلى أن الأطراف المعنية أصبحت جزءًا من النظام الموازي لإنتاج النتائج. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن تعدد السلطات التنفيذية والانقسام السياسي في ليبيا يخلقان حالة من "اللامسؤولية الموزعة"[17]؛ حيث يمكن لكل جهة أن ترمي بالمسؤولية على الجهة الأخرى، مما يعطل أي إجراء رادع أو إصلاحي جاد.

ثالثًا: التفاوت بين الأقسام كمرآة للفجوات الهيكلية:

يعكس التفاوت الكبير في نسب النجاح بين القسم العلمي (79.87%) والقسم الأدبي (66.50%) والتعليم الديني (57.58%) أكثر من مجرد اختلاف في صعوبة المواد؛ إنه "يعكس فجوات هيكلية في جودة التعليم المتاح لكل مسار"[18]. وقد يعكس أيضًا درجات متفاوتة من الضغوط الاجتماعية والتدخلات السياسية على كل قسم.

رابعًا: التداعيات المتوقعة على مستويات متعددة:

إن استمرار ظاهرة تضخم الدرجات بهذه الصورة وهذه الدرجة من التطرف، يهدد بإحداث تداعيات خطيرة على مستويات متعددة من المنظومة الوطنية:

1. **على مستوى التعليم العالي:** ستواجه الجامعات صدمة عدم التناغم بين الحقيقة المعرفية للطلاب والشهادة الورقية التي يحملها. وهذا يعني أن الكليات ستواجه خيارات صعبة: إما خفض معايير التخرج للحفاظ على أعداد المقبولين، مما يؤدي إلى تدهور جودة مخرجات التعليم العالي، أو إقامة دورات استدراكية مكلفة لتعويض الفجوات المعرفية، وهو ما يستهلك وقتًا وجهدًا وموارد إضافية لم تكن في الحسبان.

2. **على مستوى سوق العمل:** سيزيد الإحباط لدى الخريجين الشباب مع انكفاء أرباب العمل عن اعتماد الشهادات الوطنية واللجوء إلى اختبارات قبول خاصة أو معايير غير أكاديمية للتوظيف. وهذا يعني أن الشهادة التعليمية، التي يفترض أن تكون بوابة العبور إلى سوق العمل، ستفقد قيمتها التبادلية.

3. **على مستوى العدالة التعليمية والإنصاف:** إن المساواة الشكلية بين الطالب المجتهد والطالب المستفيد من الغش المنظم أو التوسط، تخلق ضررًا بالإحساس بالإنصاف، وتفقد العملية التعليمية معناها الأخلاقي والتربوي. وقد أظهرت المؤشرات أن

[14] كامبل، د. ت. (1979). تقييم أثر التغيير الاجتماعي المخطط له. تقييم وتخطيط البرامج، 2(1)، 67-90.
[15] روجستاكر وهيلي، مرجع سابق، ص 15.
[16] روجستاكر وهيلي، مرجع سابق، ص 15.
[17] روجستاكر وهيلي، مرجع سابق، ص 15.
[18] طعيمة، ر. أ. (2015). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات (ط4). عمان: دار المسيرة.

الفجوة لا تتوقف عند الالتحاق فقط، بل تمتد إلى معدلات الاستكمال الدراسي، حيث "تصل نسبة إتمام المرحلة الثانوية لدى الأغنياء إلى 92%، بينما تنخفض إلى 72% بين الطبقات الأكثر فقرًا"[19].

مسارات الإصلاح الممكنة: نحو رؤية متدرجة:

في ضوء التحليل السابق، تطرح هذه الدراسة رؤية متدرجة للإصلاح تتوزع على مستويين متكاملين:

1- الإجراءات العلاجية (قصيرة المدى):

وهي إجراءات عملية يمكن تنفيذها في المدى المنظور دون الحاجة إلى تغييرات هيكلية شاملة، وتشمل:

- تحقيق الشفافية الفورية من خلال نشر النتائج تفصيليًا حسب المدارس والمناطق، وإتاحة البيانات الأولية للباحثين والإعلاميين لتحليلها.
- نشر أسماء المصححين والمشرفين على لجان التصحيح بوصفهم مسؤولين عن دقة النتائج.
- إشراك النقابات المهنية وجمعيات أولياء الأمور والمنظمات المستقلة في مراقبة عمليات الامتحانات والتصحيح.
- فتح قنوات إبلاغ آمنة وسرية عن التجاوزات، مع توفير حماية للمبلغين.

2- الإصلاحات الهيكلية (متوسطة وطويلة المدى):

وهي إصلاحات جوهرية تتطلب إرادة سياسية وتوافقًا وطنيًا، وتشمل:

- تحييد امتحانات الشهادة العامة عن الصراع السياسي عبر إخراجها من دائرة التنافس الحكومي وجعلها تحت إشراف هيئة مستقلة ذات ولاية وطنية.
- مراجعة فلسفة التقييم عبر إدخال نظام تقييم مستمر يعتمد على تحصيل الطالب خلال العام الدراسي بأكمله.
- دعم آليات التدقيق الرقمي لمراقبة اتساق الدرجات واكتشاف الأنماط غير الطبيعية في التوزيعات الإحصائية.
- إعادة الاعتبار المادي والمهني للمعلم من خلال تحسين الرواتب وتوفير برامج تدريبية مستمرة وإعادة الهيبة الاجتماعية للمهنة.
- بناء ميثاق وطني للتعليم يُتفق عليه عبر حوار مجتمعي واسع، وينبثق كعقد اجتماعي يلتزم به جميع الأطراف.

الاستنتاجات

تخلص هذه الدراسة إلى أن ظاهرة تضخم الدرجات في التعليم الثانوي الليبي ليست حدثًا عابرًا أو أزمة تقنية يمكن حلها بإجراءات إدارية محدودة، بل هي عرض جلي لاختلال أعمق في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفي وظيفة المؤسسة التعليمية ذاتها في سياق وطني هش.

إن استمرار هذه الظاهرة بارتفاع نسبة النجاح إلى 77.28% في العام الدراسي 2026/2025، مع استمرار تدهور المدخلات التعليمية وتأخر توزيع الكتاب المدرسي، يؤكد أن الشهادة التعليمية قد تحولت إلى أداة لامتصاص التوتر الاجتماعي وإدارة الصراعات السياسية، مما يهدد بشرعنة ثقافة العبث وإهدار مفهوم الجدارة.

وتؤكد الدراسة أن أي محاولة لإصلاح المنظومة التربوية، مهما بلغت دقتها التقنية، ستظل ترقيعًا سطحيًا ما لم تُعالج هذه الظاهرة في إطارها البنيوي الشامل. وهذا يتطلب ثلاث مرتكزات رئيسية لا غنى عنها:

1. تأمين النزاهة الإجرائية لعمليات التقويم من خلال آليات رقابة مستقلة.

[19] اليونسكو. (2021). إعادة التفكير في مستقبلنا معًا: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. باريس: منشورات اليونسكو.

2. إعادة بناء الحد الأدنى من شرعية المؤسسات العامة.
3. تحييد التعليم عن الصراع السياسي وضمان استقلالية القرار التربوي.

وفي الختام، تبقى هذه الدراسة محاولة متواضعة لفهم ظاهرة معقدة في سياق متغير، وتدعو الباحثين الآخرين إلى مزيد من البحث الميداني المعمق لاختبار فرضياتها، وتوسيع نطاق التحليل ليشمل متغيرات إضافية، والمساهمة في بناء قاعدة معرفية تمكن صناع القرار من التعامل مع هذه التحديات بفعالية أكبر.

المراجع

1. البنك الدولي. (2018). تقرير التنمية في العالم 2018: التعلم لتحقيق وعد التعليم. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
2. بورديو، ب.، وباسرون، ج. ك. (2011). إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم** (م. تريمش، مترجم؛ س. المولى، مراجع). بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر عام 1970).
3. الجديد، خ. ا. (د.ت). ظاهرة الغش في الاختبارات التحصيلية: الأسباب ومحاولة الإصلاح (دراسة ميدانية على عينة من مديري مدارس التعليم الأساس والثانوي). جامعة الزاوية.
4. الجعيدي، ن. م.، وشبش، خ. أ. (2025). جودة التعليم الثانوي: دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الثانوية بمدينة مصراتة. جامعة مصراتة.
5. ديوان المحاسبة الليبي. (2026). التقرير الفني بشأن قضية تأخر توريد الكتاب المدرسي للعام الدراسي 2025-2026 (القضية رقم 45 لسنة 2025). طرابلس: ديوان المحاسبة.
6. الزليطني، خ. ر. (2026). واقع تطبيق أساليب التقويم التربوي الحديثة لدى معلمي المرحلة الأساسية ودورها في تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة. مجلة جامعة الزاوية للعلوم التربوية والنفسية.
7. شولتز، ت. د. (1961). الاستثمار في رأس المال البشري . المجلة الاقتصادية الأمريكية، 51(1)، 1-17.
8. طعيمة، ر. أ. (2015). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد: الأسس والتطبيقات (ط4). عمان: دار المسيرة.
9. كامبل، د. ت. (1979). تقييم أثر التغيير الاجتماعي المخطط له. تقييم وتخطيط البرامج، 2(1)، 67-90.
10. محمد، ع. ا. ط. (2024). أسباب الغش في الامتحان من وجهة نظر طلبة كلية التربية الغريفة. مجلة التربوي، جامعة المرقب، (25)، 774-788.
11. وزارة التربية والتعليم الليبية. (2026). نتائج امتحانات شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي للدور الأول للعام الدراسي 2025-2026. طرابلس: وزارة التربية والتعليم.
12. اليونسكو. (2021). إعادة التفكير في مستقبلنا معًا: عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم. باريس: منشورات اليونسكو.
13. الهيئة العامة للتعليم التقني والفني. (2025). تقرير عن واقع التعليم التقني في ليبيا. طرابلس.
14. منظمة العمل الدولية. (2024). التشغيل والنمو الاقتصادي في ليبيا: تحديات وفرص. جنيف.
15. صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2023). الشباب والتعليم في ليبيا: نحو سياسات مستنيرة. طرابلس.